

مكانة أوكرانيا في الفكر الجيوبوليتيكي الروسي (1999- 2022)

Ukraine's Place in Russian Geopolitical Thought (1999- 2022)



د / حفيفة طالب

جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، (الجزائر)

h.taleb@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/12/29

تاريخ القبول للنشر: 2022/12/29

تاريخ الاستلام: 2022/09/27

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة دوافع الاهتمام الروسي بأوكرانيا من خلال دراسة خطوات روسيا التوسعية لتعظيم مكانتها الجيوسياسية، فقد حدث تغيير ملحوظ على سياستها الخارجية تجاه جوارها الإقليمي، أين برز بشكل واضح مسعاها لاستعادة نفوذها في الدول السوفياتية السابقة على غرار أوكرانيا التي أبانت عن طموحها الغربي ونيتها للانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي. وهو ما يشير إلى رغبتها في تعزيز تواجدتها وحضورها في مختلف المجالات الحيوية القريبة والبعيدة بناء على توظيف الجيوبوليتيك لإعادة رسم مجالها الحيوي وفق ما يتضمنه مشروع الأوراسية الجديدة. وتأسيسا على ذلك تروم الدراسة لمعرفة الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا في الفكر الجيوبوليتيكي الروسي بالاستناد على تاريخ العلاقات بين البلدين وطابع الصراع الأطلسي الأوراسي على أوكرانيا.

الكلمات المفتاحية: أوكرانيا- روسيا- الجيوبوليتيك- حلف الشمال الأطلسي- الغرب.

Abstract:

This paper aims to address the motivations of Russia's interest in Ukraine by examining Russia's expansionist steps to maximize its geopolitical gains. Where has there been a marked change in its foreign policy towards its regional neighbourhood. Where were their efforts to regain influence in former Soviet states, such as Ukraine, which had demonstrated its western ambition and determination to join NATO. This indicates its desire to strengthen its presence and presence in various vital fields near and far on the basis of employing geopolitics to redraw its vital field according to what is included in the new Eurasian project. Accordingly, the study aims to know the geopolitical importance of Ukraine in Russian geopolitical thought based on the history of relations between the two countries and the nature of the Atlantic-Eurasian conflict over Ukraine.

key words: Ukraine - Russia - Geopolitics - NATO – The Western.

1. مقدمة:

يلعب الجيوبوليتيك دورا هاما في تعظيم المكاسب الجيوسياسية للدولة، فجغرافية الأرض والسكان لطالما أثرت في السياسات الخارجية للدول خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية بدافع التوسع والسيطرة على المجالات الحيوية أين اعتبرت الجغرافية المحدد الرئيسي لسلوك الدول. بيد أن نهاية الحرب العالمية الثانية ودخول العالم مرحلة الحرب الباردة تمخض عنه تراجع الفكر الجيوبوليتيكي، حيث أصبح جوهر الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية قائما على التوسع الأيديولوجي وسعي كل قطب لاحتواء الآخر.

وفي الوقت الذي انهار فيه الاتحاد السوفياتي وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد على الساحة الدولية، وتمدها في المجال الحيوي الروسي باستمالة الدول السوفياتية السابقة للانضمام إلى حلف الناتو، واكتفاء الرئيس الروسي بوريس يلتسين Boris Nikolaevič El'cin بترتيب الداخل الروسي بالانفتاح على الرأسمالية وتبني سياسات اقتصادية ليبرالية، نجح الغرب في الترويج لنهاية التاريخ وانتصار الليبرالية كنموذج اقتصادي وسياسي واجتماعي.

وعلى خلاف ذلك نجح فلاديمير بوتين Vladimir Putin عند توليه السلطة سنة 1999 في رد الاعتبار لروسيا الاتحادية من خلال فرض حضورها من جديد في جوارها السوفياتي السابق وفي مجالات حيوية أخرى تمتد إلى آسيا وأفريقيا، وهو الأمر الذي أعاد إحياء الفكر الجيوبوليتيكي من جديد نتيجة سعي روسيا بوتين إلى توظيف الأبعاد الجغرافية، والتاريخية، والديمغرافية (القومية الروسية) لرسم المجال الحيوي الروسي وتقويض النظام الإقليمي الأوروبي وحتى النظام الدولي بمنح روسيا الاتحادية المكانة التي تستحقها على حد تعبيره.

زيادة على الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به روسيا باعتبارها إحدى القوى الأوراسية هي تطمح أيضا لتوسيع نفوذها في جوارها الإقليمي، حيث يحتل الأخير الأولوية في أجندة سياستها الخارجية لاسيما في ظل تمدد حلف الناتو شرقا وسعيه إلى اجتذاب أوكرانيا التي أبانت هي الأخرى عن طموحها الغربي وهو الأمر الذي ترفضه روسيا برئاسة بوتين. هذا الرئيس الذي أبان عن أهمية الجيوبوليتيك في عالم ما بعد الحرب الباردة عبر تدخلاته العسكرية بدءا بجورجيا عام 2008 والاعتراف بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، مروراً بضم جزيرة القرم عام 2014، وتأجيج الحركات الانفصالية في إقليم دونباس، والتدخل العسكري في سوريا خريف عام 2015، ودعم خليفة حفتر عسكرياً في ليبيا أواخر سنة 2019، وصولاً إلى غزو أوكرانيا شهر فبراير 2022.

ومما لا شك فيه أن قرار الغزو الذي اتخذته الرئيس بوتين قد خرج عن مجال الحسابات العقلانية ودخل مجال اللعبة الصفرية، نظراً لمراهنات القيادة الروسية على إعادة أوكرانيا إلى المجال الحيوي الروسي سواء بإسقاط حكومة كييف أو ببسط السيطرة على المناطق الأوكرانية الشرقية والجنوبية. فبعد ضم روسيا لجزيرة القرم عام 2014 جاء الدور على إقليم دونباس نظراً لغالبية سكانه ذوي الأصول الروسية، إلى جانب تمتع الإقليم أيضا بموقع جيوسياسي مهم كونه يعد مركز الصناعة الأوكرانية لاحتوائه على أكبر مصانع الفحم.

وتأسيساً على ذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي، من خلال الوقوف على جغرافيتها وتاريخ العلاقات التي جمعتها بروسيا منذ القرون الوسطى وإلى غاية تولي بوتين الحكم، مع الإشارة إلى محورية أوكرانيا في مشروع روسيا الأوراسي الجديد ومساعدتها بعد تبني خيار الغزو كخطوة تمخضت عن تعنت الغرب وإصراره على دعم أوكرانيا سياسياً وعسكرياً.

وبناء على ما تقدم تعالج هذه الدراسة إشكالية مفادها:

- لماذا تهتم روسيا الاتحادية بإبقاء أوكرانيا في مدارها الأوراسي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تبني الفرضية التالية:

- يرتبط الاهتمام الروسي بأوكرانيا بعوامل تاريخية وجيوسياسية فرضت على الرئيس بوتين تفعيل القوة العسكرية لتأمين مجال روسيا الحيوي من خطر التمدد الغربي.

وفيما يخص المقاربة المنهجية والنظرية سيتم الاستعانة منهجيا بـ "منهج دراسة الحالة" لفهم موقع أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي، ومكانتها الحيوية ضمن مشروع روسيا المتعلق بالأوراسية الجديدة. أما نظريا فسيتم توظيف "نظرية الجيوبوليتيك" بغية تفسير دوافع روسيا لبطس نفوذها وسيطرتها على أوكرانيا وتعظيم مكاسها الجيوسياسية وتأمين مجالها الحيوي من الاختراقات الغربية، ويضاف إلى ذلك أيضا الاستعانة بـ "نظرية الدور" قصد تفسير ملامح الدور الروسي الجديد برئاسة فلاديمير بوتين لاسيما في الفضاء الأوراسي.

وفي إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من الفرضية المعتمدة تم تقسيم الدراسة إلى خمس محاور رئيسية تتناول: جغرافية الدولة الأوكرانية، وكرنولوجيا العلاقات الروسية الأوكرانية، ومكانة أوكرانيا في المجال الحيوي الروسي وموقعها ضمن منظور الأوراسية الجديدة، إلى جانب التطرق أيضا لأهداف روسيا من غزو أوكرانيا .

2. جغرافية الدولة الأوكرانية

عقب سقوط الاتحاد السوفياتي وانفصال جمهورياته أصبحت أوكرانيا دولة مستقلة بذاتها وثاني أكبر الدول في أوروبا الشرقية بعد روسيا الاتحادية؛ تتمتع عاصمتها كييف برمزية تاريخية كونها تعد مهد الحضارات الأوروبية السابقة. كما أنّ موقعها الجغرافي الذي يمتد بين روسيا في الشرق ودول الاتحاد الأوروبي في الغرب يجعلها محورا للتجاذب والاستقطاب الدولي بين أيديولوجيتين مختلفتين.

تقع أوكرانيا شرق القارة الأوروبية وتحديدا جنوب شرق أوروبا، تربع على مساحة قدرها 603628 كلم². تمتد من الشرق إلى الغرب بطول 1316 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب بطول 863 كلم. وهي بذلك تتمتع بحدود برية يصل طولها إلى 5638 كلم مع كلٍّ من روسيا البيضاء شمالا وروسيا الاتحادية شمالا وشرقا نظرا لِكِبَر مساحة الأخيرة، أما غربا فهي تجاور كلاً من رومانيا والمجر وسلوفاكيا وبولندا. إلى جانب امتلاكها أيضا حدودا بحرية يصل طولها إلى 1355 كلم من خلال إطلالتها على بحر أزوف والبحر الأسود جنوبا (هيئة الأمم المتحدة، يناير 2018). وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

خريطة رقم (01): توضح الموقع الجغرافي للدولة الأوكرانية



المصدر: <https://arabic.cnn.com/world/article/2022/02/25/6-maps-russian-ukranian-attacks->

infographic

لقد تم الاعلان رسميا عن استقلال أوكرانيا عام 1991 لتشكل بذلك دولة وطنية تسعى للتخلص من التبعية السوفياتية على مختلف المستويات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية. على هذا النحو أصبحت أوكرانيا ثاني دولة شرق

أوروبية من الناحية الديمغرافية أين يبلغ عدد سكانها 41.6 مليون نسمة باستثناء أكثر من 2 مليون نسمة يعيشون في جزيرة القرم ولدهم انتماء روسي. وينقسم سكان أوكرانيا إلى عرقيات متعددة منها 78% أوكران، و17% روس، و0.5% تثار القرم. أمّا من الناحية الاقتصادية فتتمثل أهم صادرات أوكرانيا في: الحبوب، والحديد والصلب، والدهون، والزيوت، إلى جانب أيضا المعدات الكهربائية وقطع الغيار والآلات الصناعية (Welt, October 2021, p 1).

وفيما يخص مجال الصناعات الدفاعية فتجدر الإشارة إلى أنّ أوكرانيا قد ورثت عن الاتحاد السوفياتي حوالي 1810 مؤسسة صناعية عسكرية وما يقارب 7200 نظام مدفعي، لذلك لم يجد القادة الأوكرانيين أي صعوبة في الدخول إلى عالم تجارة الأسلحة من خلال إشراك حوالي 113 شركة أوكرانية في التجارة على غرار مؤسسة "Spetstechnoexport" ومؤسسة "Ukroboronservice" وغيرها،، أين تمكنت أوكرانيا إلى غاية سنة 2014 من تصدير الطائرات وتقديم خدمات إصلاحها وتحديثها، لتحتل بذلك المرتبة الرابعة عالميا في ميدان الصادرات العسكرية. بيد أنّه سرعان ما تغير الوضع بسبب الغزو الروسي لجزيرة القرم وحاجة أوكرانيا إلى موارد مجمعها الصناعي الدفاعي؛ وتتمثل أهم منتجات هذا الأخير في الصواريخ المضادة للدبابات كـ "Corsair" و"Stugna-P". ومن بين أهم الدول المستوردة للمنتجات الدفاعية العسكرية الأوكرانية نجد الصين بنسبة 36% وروسيا بـ 20% وتايلاند بـ 17% حسب تقرير معهد SIPRI لعام 2021. أمّا بالنسبة لأكبر الشركات الأوكرانية المصدرة للمعدات العسكرية فنجد شركة "Motor Sich" التي تقدر إيراداتها السنوية بـ 137 مليون دولار أمريكي (Fedir & others, 2021, pp 146- 158).

وفي هذا السياق يمكن القول بأنّ هنالك سعي حثيث لصناعة العتاد العسكري الأوكراني وفق معايير حلف الناتو من حيث التصميم وكأحد أسس التقارب مع الغرب. ولكن المثير للانتباه هو أنّ أوكرانيا من بين الدول الرائدة في مجال الصناعات الدفاعية العسكرية غير أنّها لم تتمكن من صد روسيا عن ضم جزيرة القرم وبسط النفوذ على إقليم دونباس، وهو ما يشير إلى غياب الخبرة والفعالية في الميدان رغم صمود الجيش الأوكراني في وجه القوات الروسية مؤخرا. وبالعودة إلى أصل تسمية أوكرانيا فقد وردت لها عدّة دلالات أبرزها دلالة "التخوم" أو "الحدود الفاصلة" على اعتبار أنّ الأراضي الأوكرانية كانت ولا تزال حدا جغرافيا فاصلا بين روسيا وأوروبا الغربية، ومنفذا جنوبيا للبحار الدافئة ومعبرا لغرب أوروبا وكل قارات العالم عبر موانئها الواقعة في البحر الأسود وبحر أزوف. وعليه أسهم هذا الموقع الحيوي الذي يربط بين شرق أوروبا وغربها في منح أوكرانيا ثروة طبيعية هائلة بفضل خصوبة أراضيها؛ فهي تتوفر على السهوب والهضاب والجبال أبرزها جبال الكاربات الواقعة في الجهة الغربية، إلى جانب الأنهار على غرار الدينير، وسيفيرسكي دونتيس، وديستر، وبوغ الجنوبي. أما بالنسبة إلى التوزيع الإداري فتتشكل أوكرانيا من 24 أوبلاست (محافظة) منقسمة إلى 490 رايون (مقاطعة من المستوى الثاني) (الخيري، <https://www.iasj.net>). ومن حيث اللغة فيظهر جليا الحضور الروسي في أوكرانيا حيث يستعمل الأوكرانيون اللغة الروسية بشكل كبير جدا في الأقاليم الشرقية، كما يفضل 35% من سكان أقاليم الوسط استخدامها، في حين أنّ الأقاليم الغربية ترتبط لغويا ببولندا ولكن هذا لا يلغي استخدام 12% من سكانها للغة الروسية، لذا فإنّ سبع أقاليم أوكرانية من أصل تسعة يتحدث قاطنوها اللغة الروسية في حياتهم اليومية (بن قيطة، 2018، ص 197).

وفي هذه النقطة تحديدا يمكن القول بأنّ الجغرافيا أوقعت أوكرانيا في منطقة فاصلة بين شرق أوروبا وغربها، وهو الأمر الذي انعكس على نسيجها الاجتماعي والثقافي من حيث طبيعة الولاء والارتباط، فعوض أن تصبح أوكرانيا جسر الهوة الثقافي والحضاري والاقتصادي بين أوروبا الشرقية والغربية بحكم تعدد أقليتها ولغاتها، تحولت إلى ساحة للصراع والتجادب الروسي الأطلسي باعتبارها نقطة الارتكاز للسيطرة على المجالات الحيوية القريبة والبعيدة.

3. كرونولوجيا العلاقات الروسية الأوكرانية

إنّ العلاقات الروسية الأوكرانية تشهد توترات متتالية منذ إعلان استقلال أوكرانيا عن روسيا الاتحادية عام 1991، فعلى الرغم من اعتراف موسكو بسيادة الدولة الأوكرانية وتعهدتها باحترام حدودها الجغرافية مقابل تخلي أوكرانيا عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي، إلا أنّ التوازنات الجيوسياسية في أوروبا الشرقية وامتداد حلف الناتو في المجال الحيوي الروسي يضم العديد من الجمهوريات السوفياتية السابقة، عزز مخاوف روسيا التي لم يعد يفصل بينها وبين الناتو سوى أراضي روسيا البيضاء وأوكرانيا؛ ممّا دفع الكرملين إلى مواجهة مساعي الغرب الرامية لعزل روسيا بتبني سياسة هجومية قائمة على توظيف القوة القسرية من خلال عملياتها العسكرية في جورجيا وجزيرة القرم وغزو أوكرانيا بأكملها مؤخرًا.

وبالحديث عن تاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية تشير العديد من الأدبيات التاريخية إلى رمزية مدينة كييف الأوكرانية لدى القادة الروس على مر التاريخ، فالأخيرة تعد في نظرهم أم المدن الروسية ومركزا للحضارة الأرثوذكسية الشرقية؛ لأنّ السلاف الشرقيين هم أول من أسسوا لهضة أوكرانيا، حيث أصبحت هذه الدولة المعروفة باسم روس كييف مركز القرون الوسطى للسلاف الشرقيين، وهو الأمر الذي مكن روسيا من بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من أوكرانيا في القرن التاسع عشر. وإضافة إلى الجانب الحضاري والاستعماري الذي يربط أوكرانيا بروسيا هنالك جانب آخر مرتبط بالديانة فكلاهما يُتبعان للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية. وفي هذا الإطار لطالما اغتُبرَتْ أوكرانيا مجالاً حيويًا للصراع بين الغربية المسيحية الكاثولوكية والأرثوذكسية الروسية ممّا انعكس على التركيبة الديمغرافية لأوكرانيا، فغالبية سكان الجزء الغربي هم كاثوليك في حين أنّ الجزء الجنوبي والشرقي مُشكَّلٌ من العنصر الروسي الأرثوذكسي (محمد علي، 2017، ص 152).

وفيما يخص طبيعة العلاقات البينية في الفترة التي أعقبت نهاية الثورة البلشفية (1918-1921) فإنّه قد تم الإعلان عن قيام جمهوريات جديدة إلى جانب روسيا الاتحادية وهي بلاروسيا وأوكرانيا وشرق القوقاز، أين تم منحها دستورا مماثلا لدستور روسيا الاتحادية، ليتم فيما بعد تأسيس جمهوريات الاتحاد السوفياتي الأخرى عام 1922 بغرض مجابهة تحديات الحرب العالمية الأولى (محمد علي، 2017، ص 153). وبالرغم من تبعية جمهورياته لإدارة موسكو المركزية إلا أنّ النّخب الوطنية الأوكرانية كانت لها دعوات مطالبة بالاستقلال، مقابل إصرار روسيا على قمع أي فكرة تنادي بالقومية الأوكرانية إلى غاية انهيار الاتحاد السوفياتي وعجز موسكو عن التمسك بأوكرانيا (القرني، 2022، ص 14). ويعود سلوك النّخب الوطنية الأوكرانية المعادي لروسيا الاتحادية إلى تشبعها بالتقاليد والتوجهات السياسية البولندية ذات الارتباط بالقيم الغربية والمبادئ الديمقراطية. لهذا الغرض اعتبرت الاتحاد السوفياتي كيانا استعماريًا يعمل على طمس كل ما له علاقة بالثقافة والوجود الأوكراني نظرا لتاريخ إمبراطورية روسيا القيصرية ومعاداتها للحركة القومية الأوكرانية، وهو الأمر الذي دفع بها إلى معارضة السياسة السوفياتية الممنهجة والهادفة لغرس وترسيخ الثقافة الروسية في المدن الأوكرانية.

وفي سياق التوقيع على معاهدة تشكيل كومنولث الدول المستقلة في الثامن من شهر ديسمبر 1991 اتضحت بوادر الاختلاف والتنافس بين الطرفين، فقد نظرت أوكرانيا للكومنولث كمجموعة تشاركية تلغي تدخل موسكو في شؤونها الداخلية، بينما اعتبرته روسيا أداة ووسيلة للحفاظ على أكبر قدر من التكامل بين دول ما بعد الاتحاد السوفياتي من جهة، ومن جهة أخرى محطة تحضيرية لإمكانية اندماجها في كيان موحد من جديد. فمن الواضح أنّ نيل أوكرانيا للاستقلال ترتب عنه تقسيم نخبة السياسية إلى تشكيلات متباينة سواء من حيث توجهها السياسي أو الاقتصادي، نظرا للروابط الجامعة بين النّخب الناشئة الأوكرانية وحكومة روسيا الاتحادية، أين كان من الصعب جدا على حكومة كييف تبني سياسة منفصلة عن موسكو مثلما أرادت النّخب الأوكرانية اليمينية ذات التوجهات الاستقلالية والمندفعة نحو الغرب. وعلى هذا الأساس كانت بداية العلاقات الثنائية صعبة جدا خاصة وأنّ روسيا الاتحادية عاشت حالة من

الصدمة جراء فقدانها لعديد الأراضي التي اعتبرت تاريخيا جزءا منها؛ لذلك واصلت التهديد بمراجعة الحدود وتعزيز فكرة التقسيم الحتمي لأوكرانيا إلى جزء غربي وآخر شرقي، وأبطأت الاعتراف بها كجمهورية مستقلة إلى غاية عام 1997 (Olszafski, pp 33- 50).

وفي سياق متصل ورثت أوكرانيا عن الاتحاد السوفياتي جميع قواعد أسطول البحر الأسود تقريبا إضافة إلى مجموع القاذفات الاستراتيجية والصواريخ المسلحة بأكثر من 1700 رأس نووي، ومحطتي الإنذار المبكر بالهجوم النووي في جزيرة القرم وميناء سيفاستوبول وهما أهم النقاط الاستراتيجية بالنسبة لروسيا فبدونهما يفقد نظام الدفاع المضاد للصواريخ الرؤية في الجنوب الغربي من أوكرانيا. لذا توصل الطرفان إلى عقد اتفاق يقضي بتأجير ميناء سيفاستوبول إلى روسيا الاتحادية وتخلي أوكرانيا عن ترسانتها النووية. ولكن في مقابل ذلك اعترضت أوكرانيا على الانضمام إلى معاهدتي الأمن الجماعي لدول الرابطة المستقلة، والدفاع الجماعي عن الحدود؛ كما رفضت بشدة فكرة تحول الرابطة إلى هيكل بقيادة مركزية. ومنذ عام 1994 سعت إلى التخلي عن التعاون متعدد الأطراف وفضلت التعاون الثنائي وهو الأمر الذي أدى إلى انهيار رابطة الدول المستقلة. فسياسة أول رئيس لأوكرانيا ليونيد كوتيشما Leonid Koutchma كانت براغماتية جدا سواء مع الغرب أو روسيا رغم عدم تمكنها من حل المشاكل الرئيسية للبلاد، بيد أنّها نجحت في كسب الاعتراف بأوكرانيا كعضو متساوي الحقوق في المجتمع الدولي (Olszafski, pp 33-50).

وعقب تولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد الحكم في روسيا حرص على ضمان سيطرة البيروقراطية الشيوعية على العملية السياسية في أوكرانيا، وهذا ما تجسد من خلال الدعم الروسي للمرشح فيكتور يانكوفيتش Viktor Yanukovich في الرئاسيات الأوكرانية لعام 2004 والتي فاز بها في الدور الثاني المنعقد يوم 21 نوفمبر 2004، غير أنّ نشوب ما يصفه عليه بالثورة البرتقالية حال دون ذلك نتيجة الاحتجاجات الراضية والمعارضة لحكم يانكوفيتش الذي اتهم بتزوير الانتخابات، ليتم بعدها إعادة التصويت وتم الانتخابات إلى الدور الثالث في 26 ديسمبر 2004 ويفوز بها فيكتور يوشينكو Viktor Iouchtchenko الذي لطالما عبّر عن نظريته الإصلاحية وتوجهه الغربي في الآن ذاته من خلال تكرار طموح أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو (Woehrel, 2005, pp 1-3).

وبعد خمس سنوات كاملة على الثورة البرتقالية بُعث النظام الأوليغارشفي في أوكرانيا من جديد عقب نجاح الثورة المضادة التي دعمتها روسيا. ففي الوقت الذي انشغل فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بالأزمة الاقتصادية عام 2008 تمكنت روسيا من تحقيق استقرار نسبي على المستوى السياسي والاقتصادي ونجحت في إعاقة حكم يوشينكو والانقلاب على دستور الثورة البرتقالية مستخدمة الغاز كورقة ضغط على أوكرانيا. أين بذل النظام الروسي جهدا كبيرا لتوتير الوضع الداخلي الأوكراني لاسيما في المناطق الشرقية، إلى جانب استغلال تدهور القدرة المعيشية للمواطن الأوكراني وارتفاع الأسعار ممّا أدى إلى صعود يانكوفيتش مرة أخرى إلى الحكم عقب انتخابات 2010، وهو الأمر الذي تمخض عنه توقيع العديد من الاتفاقيات البينية في مجال الطاقة، وتطوير العلاقات الثنائية الاقتصادية والثقافية، وتمديد عقد اتفاقية الأسطول الروسي في البحر الأسود بميناء سيفاستوبول، مقابل تخفيض سعر الغاز الطبيعي الموجه لتزويد أوكرانيا (عمرو، <https://www.albayan.co.uk>).

بيد أنّ حكم يانكوفيتش لم يستمر طويلا فسرعان ما عادت الاحتجاجات الشعبية المعارضة له بسبب رفضه التوقيع على اتفاقية الارتباط مع الاتحاد الأوروبي المندرجة ضمن برنامج الشراكة الشرقية الخاصة به. وبفعل تصعيد الأحداث وبلوغها درجة العنف تم الإطاحة بالرئيس يانكوفيتش والإعلان عن حكومة انتقالية مشكلة من ائتلاف سياسي مؤيد للغرب برئاسة ألكسندر تورتشينوف Oleksandr Tourtchynov (كوفمان و آخرون، 2017، ص 1) إلى غاية عقد انتخابات رئاسية جديدة شهر ماي 2014 والتي فاز بها بيترو بوروشينكو Petro Porochenko المعروف بخطاباته المتشددة

والمعادية لروسيا. وعليه فإنّ رحيل الرئيس المدعوم من الكرملين أفضى إلى إعلان الرئيس بوتين عن تحرك القوات الروسية لضم جزيرة القرم وهو ما تحقق فعلا شهر فبراير 2014 (القرني، 2022، ص ص 17، 18). هذه الخطوة تندرج ضمن مساعي روسيا لاحتواء أوكرانيا بتوظيف القوة العسكرية نتيجة فشل الكرملين في إبقاءها ضمن المدار السياسي الروسي، لاسيما في ظل طموح أوكرانيا المتنامي لتعزيز تقاربها مع الغرب وطلب نيل العضوية في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا باعتباره اختراق لمجالها الحيوي واستهداف لأمنها القومي. وتأسيسا على ذلك تتمتع أوكرانيا بأهمية جيو أمنية بالغة منذ فترة الاتحاد السوفياتي وإلى غاية اليوم، نظرا لرغبتها في السيطرة على البحر الأسود الذي يضمن وصولها إلى المياه الدافئة. وتبعاً لذلك تحرص روسيا على منع الغرب من تطويقها انطلاقاً من إبقاء تواجدها العسكري في ميناء سيفاستوبول الواقع في شبه جزيرة القرم المطلة على البحر الأسود. خاصة بعد انضمام اثنين من الدول المطلة عليه إلى حلف الناتو وهما رومانيا وبلغاريا. ويضاف إلى ذلك أيضاً تركيا التي تسيطر على مضيق الدردنيل والبوسفور -أهم منافذ البحر الأسود- وفق معاهدة مونترو الدولية 1936. فتركيا لا يمكنها الحياد عن التزاماتها التاريخية تجاه الحلف مهما وصلت العلاقات التركية الروسية إلى درجة عالية من التوافق والشراكة الاستراتيجية. لذا استوجب على الكرملين تغليب الخيار العسكري وضم جزيرة القرم إلى أراضيها لاحتواء كافة المشاريع الرامية لعزل روسيا وتحجيم أدوارها في مختلف المجالات الحيوية.

4. مكانة أوكرانيا في المجال الحيوي الروسي

إنّ مساندة الرئيس بوريس يلتسين تفكك الاتحاد السوفياتي طيلة فترة حكمه (1991-1999) وتخليه عن توظيف الجيوبوليتيك في سياسة روسيا الخارجية، دفع الرئيس فلاديمير بوتين عند توليه السلطة عام 1999 إلى إعادة إحياء مفهوم المجال الحيوي الروسي بنظرة جديدة تشمل أوراسيا بأكملها وليس أوروبا الشرقية فحسب، بغية فرض توازنات دولية جديدة تعيد التّظر في طبيعة النظام الدولي وميزان القوة السائد. حيث أراد بوتين معاقبة الغرب الذي أخل بوعده عام 1990 فيما يخص عدم التّقدم في مجال روسيا الحيوي، ومنحه العضوية في حلف الناتو لبولندا، والمجر وليتوانيا، وإستونيا، ولاتفيا، وسعيه أيضاً إلى اجتذاب أوكرانيا التي أبانت هي الأخرى عن طموحها الغربي؛ وهو ما يعزز مخاوف موسكو الاستراتيجية نظراً لتضاريس أوكرانيا المنبسطة والتي بإمكانها منح التفوق للغرب ومحاصرة روسيا برها.

فمع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وتنامي الحركة الانفصالية في إقليم دونباس، أعادت العلاقة الصراعية بين روسيا والغرب الدولة الأوكرانية إلى موقعها التاريخي كأرض حدودية. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة حلف الناتو إلى حماية المبادئ الموجهة للغرب فإنّ روسيا تتبنى المنظور الجيوبوليتيكي الذي يدافع عن مصالحها الحيوية، فليس لدى الأخيرة أي نية في السماح لأوكرانيا بالدخول في مجال نفوذ الغرب من خلال عضوية الناتو أو الاتحاد الأوروبي، لأنّ ذلك سيحولها إلى دولة معارضة لروسيا ومتماهية مع الدول الشرقية المعادية للكرملين. ممّا يعني قبول روسيا للإملاءات الأمريكية بما يقلل من فرص ظهورها كقوة دولية، خاصة وأنّ الرئيس جو بايدن Joe Biden بشعاره "أمريكا عادت" يريد استعادة مقاليد القيادة العالمية ووضع حد للمغامرة الروسية بعد نجاحها في سوريا. فتمتع روسيا بخبرة كبيرة في التعامل مع المشكلات المستعصية سيجعلها تستمر في وضعها الدفاعي ومتابعة استراتيجيتها الهجينة العدوانية، كما سيعزز أكثر طموح الرئيس بوتين إلى التأسيس لروسيا كقوة عالمية. فقد أكد مفهوم السياسة الخارجية الروسية الجديدة منذ عام 2000 عن الحاجة إلى حزام صديق على محيط الحدود الروسية (Santayana, 2021, pp 3-11).

وفي هذا السياق تحديداً صرح الرئيس بوتين قائلاً "أكبر كارثة جيواستراتيجية حدثت في القرن العشرين هي انهيار الاتحاد السوفياتي، ومن لم يحزن على انهياره فلا قلب له، ومن يريد إعادته بحلته السابقة فلا عقل له"، ومن هنا يتضح

بأنّ الجيوبوليتيك يحتل موقعا هاما في العقل الاستراتيجي للرئيس بوتين لذلك وضع خططا استراتيجية تتضمن مرحلتين، الأولى: حماية روسيا وتأمين الداخل من خلال تعظيم الموارد الطاقوية وضمان سيطرة الدولة على تشغيل الاقتصاد، وأيضا ضمان استمرار المناطق الفاصلة والحاجزة بينها وبين الغرب. والثانية: مدّ النفوذ الروسي في اتجاهات أبعد من الحدود السوفياتية السابقة بما يضمن استدامة روسيا كقطب دولي منافس للولايات المتحدة الأمريكية (الباز، 2022، <https://trendsresearch.org>).

وعليه يهدف بوتين إلى بناء العديد من الخيارات الاستراتيجية على المستويين الاقتصادي والسياسي، من خلال استغلال الغاز الطبيعي كورقة ضغط على أوروبا بغرض تشتيت الموقف الغربي بشأن أوكرانيا ووأد أي مشروع يسعى لاحتواء روسيا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إعادة رسم المجال الحيوي الروسي في الفضاء الأوراسي خاصة وأنّ الجغرافيا تلعب دورا موازيا للقوة العسكرية مادامت روسيا تتقارب مع دول أوروبا الشرقية والبلطيق والقوقاز من حيث الثقافة، واللغة، والعنصر الديمغرافي.

كما أنّ رسالة بوتين إلى العالم أجمع سنة 1999 والتي جاءت بعنوان "روسيا على عتبة الألفية الجديدة" أصبحت تعرف لدى المختصين في الشأن الروسي بـ "رسالة الألفية"، ترجمت واقعا عقب التدخل العسكري الروسي في جورجيا عام 2008 بحجة الدفاع عن أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وهما جمهوريتان سعتا إلى الانفصال بدعم روسي. ليواليه ضم جزيرة القرم شهر فبراير 2014 ودعم الانفصاليين شرق أوكرانيا، في تحذير من روسيا للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو على حد سواء للكف عن التوسع في مجالها الحيوي لاسيما أوكرانيا وجورجيا ومولدوفيا. فحتى التدخل العسكري الروسي في سوريا شهر سبتمبر 2015 كان بغرض التواجد في سواحل البحر الأبيض المتوسط بهدف الربط بين القاعدتين العسكريتين في ميناءي طرطوس وسيفاستوبول مقر تواجد الأسطول الروسي على البحر الأسود. وبعد غياب أي رد غربي حاسم على التحركات العسكرية الروسية طالب الرئيس بوتين البيت الأبيض بتقديم تعهدات وضمانات بعدم توسع حلف الناتو على حدود روسيا، وكانت هذه كخطوة دبلوماسية أولى قبل حشد القوات الروسية على الحدود الأوكرانية والاعتراف بانفصال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك في 21 فبراير 2022، ليتم بعدها شن حرب فعلية على أوكرانيا بدأت بدعم لوجستي للتحركات الانفصالية في إقليم دونباس الواقع شرق أوكرانيا، لتصل فيما بعد إلى تمدد الجيش الروسي في الداخل الأوكراني وبلوغه العاصمة كييف (بشارة، 2022، ص 1).

وتأسيسا على ذلك فإنّ محور اهتمام روسيا لا يتعلق بالجمهوريتين المستقلتين في إقليم دونباس بقدر ما هو مرتبط بدحض أي احتمال لانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، وبالتالي الاعتراف بهما ليس إلا جزء من صراع روسيا مع الغرب، ويدخل ضمن البحث عن ترتيبات أمنية جديدة في أوروبا يعترف فيها بمكانة روسيا العظمى وبمجالها الحيوي من جهة. ومن جهة أخرى هو ضمان لعدم اختراق الحلف الأطلسي للمجال الحيوي الروسي سواء من خلال تعهد أمريكي بذلك أو عبر الجهود الروسية العسكرية الرامية لضمان أمن روسيا القومي (بشارة، 2022، ص 5، 6). فوحدة صنع القرار الروسي تدرك جيدا أنّ توسع حلف الناتو شرقا يجعل روسيا غير قادرة على مواجهة التهديدات البرية والبحرية والجوية، لذلك اتجهت مراكز الفكر الاستراتيجية الروسية إلى إعادة قراءة نظرية هالفورد ماكيندر Halford John Mackinder "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم"، وبالتالي بوتين يعلم جيدا أنّ أوكرانيا هي قلب أوروبا الشرقية، وضم الغرب لها يعني تحجيم نفوذ روسيا والإخلال بمكانتها العالمية (القرني، 2022، ص 19).

ومن هذا المنطلق يطمح الرئيس بوتين إلى تحقيق السيطرة الكاملة على إقليم دونباس ومن ثمّ التّقدم نحو مدينة أوديسا البحرية لوضع موطن قدم في كافة سواحل البحر الأسود. وهو ما سيجعل أوكرانيا دولة حبيسة ومغلقة بحريا وسييسهم بشكل أو بآخر في فرض توازنات جديدة على مستوى أوروبا الشرقية تجبر الغرب على التعايش مع الوضع

الجديد. خاصة وإن نجحت روسيا في تخطي العقوبات المفروضة عليها وثبوت فعالية ورقة الغاز التي توطنها روسيا للضغط على دول الاتحاد الأوروبي قصد مراجعة مواقفها الداعمة لحكومة فولديمير زيلينسكي Volodymyr Zelensky.

5. أوكرانيا من منظور الأوراسية الجديدة

يتضمن مشروع الأوراسية الجديدة في مخيلة الرئيس بوتين أهدافا تكاملية تسعى إلى إعادة إحياء الاتحاد السوفياتي من جديد ولكن بنسخة منقحة تضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة وتصل بين أوروبا وآسيا معا. أين يعمل بوتين على بناء الشراكات الاقتصادية ونسج خيوط التقارب مع الدول المناوئة للغرب في أوروبا وآسيا وحتى أفريقيا، إلى جانب أيضا توسيع مجال روسيا الحيوي بضم الأقاليم ذات الحيوية الجيوسياسية. لذا فإن الصراع الدائر بين الغرب وروسيا حول أوكرانيا لا يرتبط بمساحة جغرافية أو منطقة فاصلة بقدر ما هو مرتبط بصراع حضاري بين الأطلسية والأوراسية.

إن إعلان الرئيس فلاديمير بوتين في الفتح من تشرين الأول عام 2000 أن روسيا الاتحادية هي دولة أوراسية، يوحى إلى البرنامج السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لموسكو؛ فإلى جانب الاهتمام بالدائرة الأوروبية والمجال الحيوي الممتد إلى أوروبا الشرقية تهتم القيادة العسكرية الروسية أيضا ببناء عقيدتها الجديدة وفق التوجه الأوراسي الذي أصبح مشروعاً في حد ذاته (قلعجية، 2016، ص 187). فعلى مر السنوات الثلاثين الماضية مر التفكير الاستراتيجي الروسي ببعض التطورات المهمة لأسباب مختلفة أهمها الضعف السياسي والاقتصادي، ومراقبة الاستراتيجيات الأمريكية وتحليل الحرب الباردة مع الأخذ بعين الاعتبار سياق العولمة، أين تم إعادة النظر في المفاهيم والأدوات من قبل الاستراتيجيين الروس حتى تتمكن روسيا من العودة إلى الساحة الدولية وتوسيع نفوذها باستخدام الآليات غير العسكرية (كالمعلومات، الاقتصاد، الوسائل الدبلوماسية والسياسية، والثقافية، والسيبرانية) والآليات العسكرية غير المباشرة من خلال توظيف الشركات العسكرية الخاصة (فاغنر) واستعراض القوة والردع الهجومي (Minic, 2022, p 7). وقد ظهرت الإشارات الأولى للأوراسية الجديدة بناءً على نظريات ألكسندر دوغين Alexandre Douguine الجيوسياسية في النصف الأول من التسعينات عندما كان قائداً مشاركاً في تأسيس الحزب الوطني البلشفي (NBP) رفقة الكاتب الروسي إدوارد ليمونوف Edouard Lemonov عام 1993، أين أعلن دوغين من خلال حزبه أنه لا يعتبر الحدود الحالية لروسيا أو دول ما بعد الاتحاد السوفياتي ثابتة أو غير متنازع عليها، كما أنه استنكر جميع الاتفاقيات التي حلت الاتحاد السوفياتي وأسست كومنولث الدول المستقلة عام 1991، مطالباً بإعادة النظر في حدود روسيا وضم دول ما بعد الاتحاد السوفياتي (Shekhovtsov, <https://dl1.cuni.cz/>, pp 185-204).

نظرة ألكسندر دوغين هاته تختصر طموح روسيا للسيطرة على كافة مناطق النفوذ السوفياتي سابقاً، لذلك يُعتبر دوغين العقل المدبر لتحركات روسيا العسكرية في جورجيا، وشبه جزيرة القرم، وسوريا، وأخيراً غزو أوكرانيا، كونه يشغل منصب مستشار رئيس مجلس الدوما الروسي ويتبنى سياسة خارجية جديدة تسعى لإعادة بناء الاتحاد السوفياتي، ولكن هذه المرة ليس ضمن الفضاء التاريخي السابق وإنما باحتواء الفضاء الأوراسي بأكمله، فالجغرافيا تلعب دوراً موازياً للقوة العسكرية الروسية حسب دوغين وحتى الرئيس بوتين.

وعلى هذا الأساس يعتبر دوغين أوكرانيا كدولة "ليس لها أي معنى جيوسياسي"، فهي حسب لا تملك أي رسالة ثقافية خاصة ذات أهمية عالمية، أو أي تفرد جغرافي، أو استثنائية عرقية. فسيادة أوكرانيا تعد ظاهرة سلبية للجغرافيا السياسية الروسية لأنها كدولة مستقلة طامحة للتقارب مع الغرب تشكل تهديداً كبيراً لروسيا. لذلك يجب تقسيمها إلى عدة مناطق تتوافق مع مجموعة الحقائق الجيوسياسية والعرقية والثقافية التي تتمتع بها، مقترحة في هذا السياق تفتيتها إلى أربع مناطق ثقافية وهي: أوكرانيا الغربية، روسيا الصغرى، أوكرانيا الوسطى، وأخيراً شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا عام 2014. حيث تتكون أوكرانيا الغربية حسب دوغين من فولينيا، غالسيا، وترانسكارباثيا وهي غريبة على الثقافة

الروسية، في حين روسيا الصغرى التي ترتبط مع روسيا الاتحادية من حيث الثقافة والدين واللغة تشكل منطقة جيوسياسية مستقلة تتمتع بحكم ذاتي يدين بولائه لموسكو. وبدورها أوكرانيا الوسطى يهيمن عليها عرقيا القليل من الاثنيات الناطقة باللغة الروسية وهو ما يشير ضمنا إلى أن أوكرانيا الوسطى وروسيا الصغرى تنتمي بالكامل إلى قلب أوراسيا. وبالتالي حان الوقت لأن تبدأ موسكو في تمهيد الطريق لفضاء رابطة الدول المستقلة من أجل تأسيس مبنى إمبراطوري جديد، فروسيا لا يمكنها الاعتماد على المواقف الفرنسية والألمانية الراضية لعضوية أوكرانيا في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي فقط، وإنما يستلزم عليها توسيع نفوذها في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي سواء بالتغلغل الثقافي أو توظيف الجماعات الدينية أو ضمان التواجد العسكري فبناء إمبراطورية قوية يتطلب تحمل التكاليف (Shekhovtsov, 204-185 pp). وتأسيسا على ذلك أيد ألكسندر دوغين وغيره من المفكرين الروس التحركات العسكرية الروسية في أوكرانيا من خلال المطالبة بأخذ شرقها وجنوبها، أين يعتبر ما يقارب 65% من سكان روسيا جزيرة القرم وشرق أوكرانيا أراض روسية ومن حقهم استخدام القوة القسرية لاستعادتها (خشيب، 2018، ص 118).

وفي هذا الإطار نشر دوغين نهاية شهر ديسمبر 2021 مقالة موسومة بـ "أوكرانيا في اللعبة الكبرى" والتي عرض من خلالها الارتباط التاريخي والجغرافي والثقافي واللغوي بين البلدين، مؤكدا على أن التقسيم الذي حدث في فترة الاتحاد السوفياتي هو مجرد تقسيم إداري فقط. لذا فإن تطور مجريات الانفصال والتباعد بين سياسات البلدين كان بفعل الاملاءات الغربية. وعلى هذا النحو تنبأ دوغين في نهاية المقال باثنين من السيناريوهات في حال استمرار طلب أوكرانيا للانضمام إلى حلف الأطلسي وهما: السيناريو الأول يتضمن تقسيم أوكرانيا إلى الضفة اليمينية الغربية ونوفوروسيا مع وضع خاص لكيف. والسيناريو الثاني يتنبأ بحدوث صراع روسي غربي مسلح يمكن أن يؤدي إلى حرب كونية (الحوسني، <https://nbdelemirate.ae>).

وقصارى القول هو أن إعادة أوكرانيا إلى الدائرة الأوراسية تعد مسألة وجود لا حدود بالنسبة لروسيا برئاسة فلاديمير بوتين الذي يتفق مع المفكر ألكسندر دوغين فيما يخص مشروع الأوراسية الجديدة القائم على توظيف التاريخ، والجغرافيا، والدين، واللغة لضمان تبعية الدول السوفياتية السابقة. فخطابات بوتين ذات المرجعية التاريخية تنم بأن هنالك أهدافا روسية أخرى بعد أوكرانيا ترمي لإعادة رسم المجال الحيوي وضمان الأمن القومي الروسي. وبالتالي دحض طموح التوسع الغربي في أوروبا الشرقية ومساعي حلف الناتو لاستدراج الدول السوفياتية السابقة للاحتواء تحت مظلته.

6. الغزو الروسي لأوكرانيا

عقب فشل المساعي الدبلوماسية وعدم الالتزام باتفاقية مينسك 2 المبرمة عام 2015 في عاصمة بلاروسيا، واستمرار القتال بين الحركات الانفصالية وحكومة كييف في إقليم دونباس، وتصاعد مطالب أوكرانيا لنيل العضوية في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وكذا عجز موسكو عن إعادتها إلى الحضيرة الروسية، قرر الرئيس بوتين غزو أوكرانيا أو كما أسماها في خطابه بدأ القوات الروسية عملياتها العسكرية الخاصة الرامية لحماية الأقليات الروسية المضطهدة في إقليم دونباس.

وتماشيا مع ذلك باشر الجيش الروسي في فجر الرابع والعشرين من شهر فبراير 2022 عملياته العسكرية في أوكرانيا بعد حشد عسكري على طول الحدود الروسية الأوكرانية الشمالية، والشرقية، والجنوبية، أين أحرز اليوم الأول تقدما سريعا في الجنوب الشرقي من أوكرانيا مع مقاومة صلبة للجيش النظامي الأوكراني، ووسط معارضة دولية لقرار

الغزو الذي اتخذته بوتين. أين أعلنت كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية على روسيا، إضافة إلى حصر شامل لحركة الطيران المدني الروسي، ومنع روسيا من تبديل الروبل إلى العملات الدولية الأخرى على غرار الدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الاسترليني، والين الياباني. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أنّ خطوة الحرب على أوكرانيا بدأ التحضير لها عقب نشر القوات الروسية على الحدود شهر تشرين الثاني عام 2021، نتيجة تخوف موسكو من ارتداد كييف عن التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية مينسك 2015، فيما يخص حل الصراع الدائر في إقليم دونباس منذ عام 2014 (مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص 1)

ففي الوقت الذي خشيت الحكومة الأوكرانية تطبيق اتفاقية مينسك التي تعبر عن نجاح استراتيجي روسي يجبر كييف على الاعتراف بالحكم الذاتي للمنطقتين الانفصاليتين لوغانسك ودونيتسك، ذهبت موسكو إلى فرض منظورها الاستراتيجي بتفعيل المقاربة العسكرية والاعتراف باستقلال الجمهوريتين تحت ذريعة خرق أوكرانيا لبنود الاتفاقية. وتتمثل دوافع الغزو الروسي لأوكرانيا في مجموعة من النقاط أبرزها (مكي، 2022، [:https://studies.aljazeera.net](https://studies.aljazeera.net))

- محاولة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو.
- النوايا الأمريكية لإقامة القواعد العسكرية في أوكرانيا.
- نشر صواريخ أمريكية قصيرة ومتوسطة المدى بإمكانها إصابة جميع أراضي الجزء الأوروبي من روسيا حتى جبال الأورال.
- سعي الحكومة الأوكرانية للحصول على أسلحة نووية وبالتالي الاستفادة من خبرتها عندما كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي.
- عداء الحكومة الأوكرانية لموسكو.
- اجتثاث النازية من أوكرانيا.
- ممارسة حكومة كييف التمييز العنصري تجاه السكان ذوي الأصول الروسية.

بناءً على هذه العناصر يتضح بأنّ روسيا لجأت إلى قرار الغزو لإجبار حكومة كييف على قبول شروطها، لأنّها لن تسمح بامتلاك أوكرانيا للسلاح النووي أو بانضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي ما دام ليس هنالك أي ضمان أمني من الولايات المتحدة الأمريكية. تبعا لذلك أقدم الرئيس بوتين على غزو أوكرانيا مستندا حسبه على الأخطاء التاريخية التي أودت إلى تشكيل الدولة الأوكرانية والتنازل عن جزيرة القرم، وكذا تنامي النزعة العدائية الأوكرانية تجاه روسيا الاتحادية، ومساعي الغرب لتطويقها وتحجيم أدوارها لاسيما بعد ثبوت عودة روسيا من جديد إلى الساحة الدولية عبر البوابة السورية، والتي أكدت هي الأخرى على أنّ روسيا مفاوض ناجح وحليف إقليمي ودولي يمكن الوثوق به. وقد تبلور خيار الغزو الروسي لأوكرانيا عبر مجموعة من الخطوات يمكن عرضها في الآتي: (مركز الجزيرة للدراسات، 2022)

الخطوة الأولى: مطالبة روسيا الغرب بالتعهد المكتوب والإلزامي بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو لا في الحاضر ولا في المستقبل، مع سحب جميع منظومات الصواريخ المضادة من أراضي رومانيا وبلغاريا، وهو ما قوبل بالرفض الأمريكي على لسان وزير الخارجية أنتوني بلنكن Antony Blinken في الثامن والعشرين من شهر يناير 2022.

الخطوة الثانية: تصعيد روسيا لتحركاتها العسكرية المناورة على الحدود بالتشارك مع الجيش البيلاروسي.

الخطوة الثالثة: في الثاني من شهر فبراير 2022 تم عقد جلسة مباحثات روسية صينية في بيكين انتهت بالتوقيع على بيان تعاون يميل إلى التحالف بين الطرفين.

الخطوة الرابعة: وهي الحاسمة أين تم تمرير مشروع الاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولووغانسك الانفصاليين الواقعتين شرق أوكرانيا، وهذا القرار جاء كغطاء سياسي لتسوية فكرة الحرب تحت ذريعة تعرض المناطق الانفصالية إلى القصف الأوكراني، ليخرج بوتين في صباح اليوم الرابع والعشرين من شهر فبراير معلنا دواعي الغزو وإن لم يستعمل هذه الكلمة ومفضلا وصف عملية عسكرية خاصة.

ونتيجة لهذه الخطوة فرض الغرب مجموعة من العقوبات على البنك المركزي الروسي وصندوق الثروة السيادي. إضافة إلى إزالة بعض البنوك الروسية من نظام سويفت للتحويلات المالية العالمية، وتجميد أصول الرئيس فلاديمير بوتين، ووزير خارجيته، ورئيس الجهاز الاستخباراتي (وكالة الأناضول ، 2022، <https://www.aa.com.tr>). وفي مقابل ذلك اتخذت روسيا بدورها مجموعة من الخطوات لتفادي انهيار الاقتصاد الروسي أهمها: رفع سعر الفائدة الرئيسي لأكثر من الضعف لمواجهة انخفاض سعر الروبل الذي تراجعت قيمته مقارنة بالدولار الأمريكي بنسبة 30%، وحضر الشركات الروسية من دفع الأموال للمساهمين الأجانب، ومنع المستثمرين الأجانب الذين يمتلكون الأسهم والسندات الروسية من بيعها. زيادة على تحويل أموال رجال الأعمال الروس إلى عملات مشفرة "بيتكوين" للالتفاف على العقوبات الغربية، دون نسيان استخدام ورقة الغاز الروسي للضغط على أوروبا ووقف شركة غاز بروم تعاملاتها مع الشركات الأوروبية بالدولار الأمريكي وتغييرها للروبل قصد إنعاش الاقتصاد الروسي.

وتماشيا مع ما تم ذكره سابقا، إذا نجحت موسكو في السيطرة على أوكرانيا بسكانها وثرواتها وموقعها الاستراتيجي فإنها ستستعيد نفوذها في مجالها الحيوي. وبالتالي ستمكن من بناء إمبراطورية قوية تمتد من أوروبا إلى آسيا، وهو ما سيخلف تأثيرات جيوسياسية كبيرة على أوروبا الشرقية والوسطى في الآن ذاته (قلعجية، 2016، ص 186).

ويلاحظ من خلال القراءة الأولية للغزو الروسي لأوكرانيا أنه من الصعب جدا تحديد مآلات الوضع لأن الأحداث متسارعة وشهدت مفاجئة بصمود الجيش النظامي الأوكراني، ولكن هذا لا يمنع من تقديم مجموعة من السيناريوهات التي قد تؤول إليها الحرب الروسية الأوكرانية وهي كالتالي:

السيناريو الأول: تقسيم أوكرانيا إلى دويلات صغيرة أحدها أوكرانيا الغربية التي تشكل دولة ذات سيادة مرتبطة بالغرب ثقافيا واقتصاديا، ودولة واقعة في الجنوب الشرقي موالية لروسيا ثقافيا ولغويا وتدخل ضمن مجالها الحيوي، خاصة عقب زيارة وزير الدفاع الروسي لجنوده والتي تؤكد على استحالة تنازل روسيا عن إقليم دونباس.

السيناريو الثاني: نجاح بوتين في كتابة تاريخ جديد لروسيا عبر الاستيلاء على أوكرانيا، رغم بعض الاخفاقات الروسية العسكرية المبدئية العائدة لعدم توظيف بوتين كافة قدرات جيشه العسكرية. وحال تمكنه من تحقيق ذلك فإن الاستراتيجية الروسية الجديدة ستكون قد نجحت في فك ارتباط دول البلطيق بحلف الشمال الأطلسي الذي سيظهر في موقف العاجز عن حمايتهم، وهو ما سيؤدي إلى تضاؤل فرص الغرب في التغلغل ضمن مجال روسيا الحيوي.

السيناريو الثالث: إن استمرار الغرب في دعم أوكرانيا قد يطيل أمد الحرب لاسيما في ظل صمود الجيش الأوكراني وتصريح الرئيس زيلينسكي بعدم التخلي عن شبر واحد من أراضي أوكرانيا الجنوبية وأيضا تصريحات الأمين العام لحلف الناتو الذي وعد بعدم التخلي عن دعم أوكرانيا. هذه المواقف قد تأخذ منحاً تصعيدياً نحو تبادل الهجومات العسكرية بين القوات الروسية وقوات حلف الناتو بقيادة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فالغرب يسعى حالياً إلى استنزاف القوة العسكرية الروسية من خلال إدامة مدتها وحشد قواته للدخول في حرب مباشرة مع روسيا.

وبتحليل هذه السيناريوهات يمكن القول بأن روسيا قد استفادت من ارتفاع أسعار الطاقة وياتت تصدر كميات أقل إلى أوروبا وبسعر باهض، مقابل تصدير الفائض إلى الصين والهند اللتان استفادتتا من أسعار الطاقة الروسية المنخفضة. فالاتحاد الأوروبي قد سقط في فخ الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لعدم إمكانياته التخلي عن الطاقة الروسية بين لحظة وضحاها. أما فيما يخص الجانب العسكري فإن بريطانيا وفرنسا هما الوحيدتان اللتان تمتلكان في

أوروبا سلاح الردع النووي، وبريطانيا ليست دولة منضوية في إطار الاتحاد الأوروبي فهل ستتولى خوض حرب هي في غنى عنها؟ في حين أنّ فرنسا هي الأخرى تفضل الحلول الدبلوماسية وهو ما يظهر من خلال تصريحات رئيسها المتواصلة. أما ألمانيا فبدورها تدرك صعوبة خروج روسيا مغلوبة من أوكرانيا لذلك وزير ماليتها تحدث عن الأزمة التي تنتظر بلاده على المستوى الطاقوي والغذائي، ممّا ينبئ بتدهور الوضع الاجتماعي في البلاد نظرا لارتفاع معدلات التضخم. وبالتالي الواقعية السياسية تفرض إعادة مراجعة السياسات الأوروبية الأخيرة والاعتراف بالترتيبات الأمنية الجديدة في مجال روسيا الحيوي وصعوبة عزلها عن العالم. ومنه نستنتج بأنّ إمكانية تحقق السيناريو الأول واردة بقوة.

7. الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نستنتج بأنّ روسيا الاتحادية برئاسة فلاديمير بوتين أعادت توظيف المقاربة الجيوبوليتيكية في سياستها الخارجية وهو ما يتضح جليا من خلال سعيها لوضع موطئ قدم لها في مختلف المجالات الحيوية المجاورة والبعيدة، نظرا لتمدد حلف الناتو في محيطها الإقليمي وبلوغه الحدود الروسية باستمالاته أوكرانيا الجارة المعادية لسياسة روسيا التدخلية في شؤون الدول السوفياتية السابقة. أين أبانت هي الأخرى عن هدفها المشروع في نيل العضوية الأوروبية والأطلسية باعتبارها دولة مستقلة كاملة السيادة، إلا أنّ روسيا الاتحادية تعارض مساعي تغريب ولبرلة أوكرانيا بحكم التاريخ المشترك بين البلدين منذ عهد روسيا القيصرية، فهي تتخوف من مساس الغرب بأمنها القومي سواء على المستوى العسكري أو على المستوى الحضاري بتوسيع العقيدة الأطلسية على حساب العقيدة الأوراسية في جوارها القريب.

واستخلاصا لما سبق يمكن القول بأنّ الرئيس بوتين نجح في جعل روسيا الاتحادية قوة جيوبوليتيكية في شرق أوروبا رغم جملة العقوبات الأوروبية والأمريكية المفروضة عليها. فقد تمكنت من ضم جزيرة القرم والاعتراف بجمهورية دونيتسك ولوغانسك بذريعة حماية الأقليات الناطقة باللغة الروسية، وهذا يهدف تعزيز نفوذها العسكري في إقليم دونباس. ولكن المسعى الرئيسي ينطوي إلى أبعد من ذلك ليشمل الأهمية الجيوسياسية لهذه المناطق سواء ما يتعلق بالوصول إلى المياه الدافئة، أو ما يرتبط بدحض كافة المشاريع الرامية لتطويق وتحجيم أدوار روسيا ومنعها من الوصول إلى البحر الأسود وعزلها سياسيا واقتصاديا.

وعليه يمكن عرض نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- إنّ وقوع أوكرانيا في المنطقة الفاصلة بين شرق أوروبا وغربها جعلها محل تجاذبات أوراسية-أطلسية مما أثر على أمنها واستقرارها.
- إنّ الطبيعة الصراعية المميزة للعلاقات الروسية الأوكرانية تمتد إلى أبعاد تاريخية مرتبطة برمزية الدولة الأوكرانية وعاصمتها كييف في التاريخ الروسي، وأيضا سعي القادة الروس إلى التقليل من شأن أوكرانيا كدولة مستقلة ذات سيادة يحق لها اختيار نموذجها السياسي والاقتصادي بعيدا عن حكومة موسكو.
- تحتل أوكرانيا أهمية جيوسياسية وجيوأمنية بالغة في الفكر الجيوبوليتيكي الروسي، وهو ما يعكس حرص موسكو المتزايد على عدم انضمام أوكرانيا للمظلة الأمنية الأطلسية.
- تحظى أوكرانيا باهتمام غير مسبوق من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باعتبار أنّ مسألة إعادتها للدائرة الأوراسية مسألة وجود وإثبات للذات.
- إنّ غزو روسيا لأوكرانيا يتضمن رسالة لكل الدول الواقعة في الجوار الروسي المنضوية والساعية للانضمام إلى حلف الناتو، فحواها عجز الأخير عن حماية أعضائه الشرقيين في ظل وجود روسيا العائدة إلى الساحة الدولية.

8. قائمة المراجع:

1.8 المراجع العربية:

- أحمد الباز. (13 أبريل، 2022). تأثير الأزمة الأوكرانية على مستقبل السياسة الروسية في الشرق الأوسط. ترندز للبحوث والاستشارات. تم الاسترداد من <https://trendsresearch.org/ar/insight/the-impact-of-the-ukrainian-crisis-on-the-future-of-russian-policy-in-the-middle-east>
- احمد بن ضيف الله القرني. (15 يوليو ، 2022). أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
- أحمد عمرو. (بلا تاريخ). الثورة الأوكرانية.. التجربة والدلالات. مجلة البيان. تم الاسترداد من <https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=3559>
- أمينة محمد علي. (2017). أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية- الأوكرانية. دراسات دولية (68).
- جلال خشيب. (2018). الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق. مجلة رؤية تركية، (7)2.
- عزمي بشارة. (27 فبراير ، 2022). روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الاصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدي إلى الحرب. المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات.
- فاتن الحوسني. (بلا تاريخ). ألكسندر دوغين.. ملهم بوتين ومحرك غزو أوكرانيا. تم الاسترداد من <https://nbdelemirate.ae/130831.html>
- كوفمان مايكل، و آخرون. (بلا تاريخ). عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا . مؤسسة راند تم الاسترداد من https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1498/RAND_RR1498z1.arabic.pdf
- لقاء مكي. (27 فبراير ، 2022). غزو أوكرانيا: صراع دولي على النفوذ والمستقبل. مركز الجزيرة للدراسات ، تم الاسترداد من: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5301> .
- مركز الجزيرة للدراسات. (28 فبراير ، 2022). نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته.
- وسيم خليل قلعجية. (2016). روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون .
- وكالة الأناضول. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D8%B6%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89>

- وكالة الأناضول . (02 مارس , 2022). تم الاسترداد من
<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D8%B6%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89>

2.8 المراجع الأجنبية:

- Minic, D. (2022, March). Russia's Invasion of Ukraine A Political-Strategic Break. *Russia/ NIS Center*.
- Olszafski, T. A. (s.d.). Ukraine and Russia Mutual Relations and the Conditions that Determine them. *CES Studies* .
- Santayana, J. P. (2021, June 09). Why is Russia so Interested in Ukraine? *iee.es Center*.
- Shekhovtsov, A. (s.d.). *AleksandrDugin's Neo- Eurasianism and the Russian- Ukrainian War*. Récupéré sur https://dl1.cuni.cz/pluginfile.php/438567/mod_resource/content/2/Aleksandr_Dugins_Neo-Eurasianism_and_the.pdf
- Woehrel, S. (2005, April). Ukraine's Orange Revolution and U.S Policy . *CRS Report for Congress*.